قتلة عثمان بن عفّان بين علي بن أبي طالب ومعارضيه

محمد ضيف الله البطاينة☆

الملخص

يتناول هذا البحث الحالة بعد مقتل عثمان بن عفان ممثلة في البيعة لعلي بن أبي طالب بالخلافة ، والموقف من قضية قتل عثمان وقتلته ، والآثار التي ترتبت على ذلك .

ويبدو من خلال الروايات التي حفظتها المصادر التاريخية . وتناولت أحداث تلك الفترة ، أن قضية قتل عثمان كانت من أهم القضايا التي ارتبط الموقف بها في ذلك الوقت وهيمنت على أهم أحداثه .

وقد أظهرت هذه الروايات إزاء هذه القضية وجود اختلاف بيّن بَيْن الخليفة علي بن أبي طالب من جهة وبين طلحة والزبير وعائشة ثم معاوية بن أبي سفيان من جهة أخرى فبينما أوضحت هذه الروايات موقف هؤلاء ومطالبتهم بتنفيذ آيات القصاص بحق قتلة عثمان وإقامة الحد عليهم ، تفرقت حول موقف علي بن أبي طالب من القضية نفسها .

وإزاء هذا الخلاف بين علي ومعارضيه من قضية قتل عثمان ووضوح موقف المعارضة من القضية وغموض موقف علي منها ، قام البحث بدراسة الآليات التي تتناول موضوع القتل والاعتداء على النفس فوجدها تتحدث عن حالات قتل تبدو ذات صفة فردية ، ثم تناول مسألة قتل عثمان فوجد الروايات تختلف حول من قتل عثمان اختلافا كبيرا وتتوسع إحدى الروايات كثيرا فتعد كل من عاب عثمان قد أعان على دمه ، ولا يخفى أن الظروف التي قُتل عثمان فيها لم يكن لها من قبل مثيل .

ثم ناقش البحث الروايات التي ترى أن موقف علي بن أبي طالب من قضية قتل عثمان وعدم التحقيق فيها وإقامة الحد على القتلة ، كان بسبب الأوضاع التي ترتبت على قتل عثمان ، وبيّن أن الوضع الذي تعللت به هذه الروايات أخذ يتحسن تدريجيا لصالح علي وأصبحت البلاد بعد معركة الجمل ، باستثناء الشام ، في جانب علي ، ومع ذلك لم يقم علي بإقامة الحد على قتلة عثمان ، مما يجعل هذه الروايات محاولة من رواتها لتفسير موقف علي أقرب منها إلى نقل حقيقة الوضع .

وبدا للبحث من خلال الروايات التي ذكرها أبو جعفر الطبري في تاريخه ، والبلاذري في أنسابه ، وابن مزاحم في كتاب وقعة صفين ، والدينوري في الأخبار الطوال وغيرهم ، وكأن علي بن أبي طالب كان لا ينظر إلى قتل عثمان نظرته إلى قتيل العمية فلم يَدهِ على نحو ما فعل الرسول في قتيل العمية ، وعلى نحو ما فعل هو نفسه ، كما بدا علي وكأنه لا ينظر إلى قتل عثمان نظرته إلى حالات القتل الفردية التي وردت في آيات القصاص ، وإنما بدا وكأنه عدَّ عثمان « قتيل الجماعة » وتأول قضية قتل عثمان على غير آيات القصاص فلم يحقق فيها حتى يقيم الحد على القتلة ، وكان موقفه في قتال الجماعة فيما بعد ، متفقا مع موقفه من قضية قتل عثمان ، وعززت الروايات التاريخية والبحوث الفقهية ذلك .

ولكن لما كان موقف علي بن أبي طالب من قضية قتل عثمان جديدا على الناس مثلما كانت حادثة قتل عثمان نفسها ولا عهد لهم بمثل ذلك من قبل ، فقد تردد الناس حول موقف علي ، وعارضه كثير في اجتهاده الذي صار إليه ، وكان ذلك من أقوى الأسباب التي ضعضعت جانبه أمام خصومه وخاصة معاوية بن أبي سفيان ، ويسّرت بالتالي الطريق أمام معاوية للوصول إلى منصب الخلافة .

كان مقتل الخليفة عثمان بن عفان عام ٣٥ للهجرة أول حدث خطير يواجهه المسلمون بعد وفاة الرسول ويفتح باب الشر بينهم ويدفع جماعتهم الى التفرق والانقسام ، وبالرغم من اعتبار عام واحد واربعين للهجرة عام جماعة ، فان الجماعة لم تكتمل تماما وظل هناك من يعارض ، بالقول والفعل ، تسويات الأحداث التي جرت في الفترة التي اعقبت مقتل عثمان ، اضافة الى الذين كانوا يظهرون الوفاق ويبطنون الخلاف ، وظلت آثار حادثة قتل عثمان ماثلة في احداث الفترة التالية بدرجة متفاوتة وبتأثير ضعيف وضيق لفترة أطول . أما في الجانب النظري ــ أي ميدان الكلام ــ فان الحديث فيه لم يتوقف واستفاض الناس فيه استفاضة غطّت من كتب التاريخ والأخبار صفحات كثيرة وملأت مثلها في مصنفات الملل والنحل والعقائد والفرق[١] . ولعل الحديث فيه لم ينته عند البعض الى اليوم على الرغم من أحجام الكثير عنه والابتعاد عن الخوض فيه[٢] .

لقد جرت حالات قتل من قبل قتل عثمان ، ان على مستوى الأفراد من عامة الناس أو على مستوى الخلفاء ، ولكن قتل عثمان كان مختلفا في ظروفه وصورته ونتائجه ، فكيف استقبلته الأمة وكيف كان موقف القادة وأثر ذلك عليهم ونتائجه ؟

برزت على أثر قتل عثمان قضية من يخلف عثمان ، وقد قام القوم الذين كانوا بالمدينة بتسوية هذه القضية بالبيعة لعلي بن أبي طالب بالخلافة ، ومنذ البيعة لعلي ، صارت مسألة قتل عثمان محنة خلافة علي وشغل الناس الشاغل في داخل المدينة وخارجها ، ينظرون وينتظرون ماذا عسى علي بن ابي طالب ان يفعل ، ومما جعل الوضع بعد قتل عثمان اكثر تعقيدا ، ان البيعة لعلي لم تكن تامة ، فقد امتنع بعض أهل المدينة عن البيعة لعلي ، كما امتنعت بعض الولايات مثل الشام عن البيعة ايضا وصار جعل الخلافة شورى بين المسلمين مطلبا آخر من المطالب المطروحة امام علي[٣] .

والواقع أن قتل عثمان كان امتحانا عسيرا القى بين يدى المسلمين بعامة وعليّ بخاصة ، قضية معقدة لم يكن البت فيها باهون من قضية القتل نفسها ومرت ايام وشهور ومضت سنوات خلافة علي كلها دون أن تتخذ عقوبة ما بحق قتلة عثمان ، ولم تشر رواية من الروايات على كثرة هذه الروايات وتباينها واختلاف مشاربها الى أن علي بن أبي طالب قد عاقب احدا في قتل عثمان أو أقام حدّا على أحد ، فما هو السبب ؟

لقد تناول الاسلام قضايا القتل وحوادث الاعتداء على النفس ، واشار القرآن الى القتل في مواضع متعددة منه ، بصيغة الفعل او الاسم او بما يدل عليه ، ويمكن حصر الآيات التي تضمنت موضوع القتل وعالجته من الوجه الذي يتصل بموضوعنا ، في عدد من الآيات تناول بعضها تحريم قتل النفس الا بالحق ، بينما تناول البعض الآخر منها الموضوع نفسه وبيّن العقوبة في الدنيا لمن يرتكب فعل القتل ، ومن هذا النوع الأخير من هذه الآيات :

قوله تعالى : وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمنا إلّا خطأ ، ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقبة ودية مسلمة الى أهله الّا أن يصدّقوا .. الآية . (سورة النساء : ٩٢) .

وقوله تعالى : يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتلى ، الحر بالحر والعبد بالعبد والأنثى بالأنثى فمن عفي له من أخيه شيء فاتباع بالمعروف واداء اليه باحسان .. (سورة البقرة : ١٧٨، ١٧٩)
الى قوله تعالى : ولكم في القصاص حياة يا أولي الألباب لعلكم تتقون .

وقوله تعالى : ولا تقتلوا النفس التي حرّم الله الا بالحق ، ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليّه سلطانا فلا يسرف في القتل انه كان منصورا . (سورة الاسراء : ٣٣)

وقوله تعالى : وكتبنا عليهم أن النفس بالنفس .. الى قوله تعالى : والجروح قصاص . (سورة المائدة : ٤٥)

وكانت العقوبات ، في اثناء حياة الرسول والخلفاء من بعده وحتى قتل عثمان ، تتخذ بحق الاعتداء على النفس استنادا الى هذه الآيات الآنفة الذكر ، وهي تتحدث عن حالات قتل تبدو كما نرى ذات صبغة فردية ،[٤] فهل ينطبق الحال الذي تتحدث هذه الآيات عنه على قضية قتل عثمان وقتلته ؟ لذلك كان لابد من معرفة من قتل عثمان وكيف كان قتل عثمان .

لقد اختلفت الروايات في تعيين من قتل عثمان ، فذكر ابن شهاب الزهرى[٥] عن سعيد بن المسيّب[٦] ان محمد بن ابي بكر دخل على عثمان ومعه رجلان فأخذ محمد بلحية عثمان فعابه عثمان فأطلقها وخرج ، ثم قام الرجلان فتوجا عثمان حتى قتلاه .

وذكر وثاب[٧] ــ أحد الذين اعتقهم عثمان ــ ان محمد بن أبي بكر دخل على عثمان ومعه ثلاثة عشر رجلا وانه استعدى على عثمان رجلا من القوم بعينه ــ يعني اشار اليه ــ فقام الرجل فوجأ عثمان بمشقص ثم تغاووا عليه حتى قتلوه .

وذكر قتادة[٨] في روايته أن محمد بن ابي بكر اخذ عثمان بلحيته وان رومان ــ أحد رجال الوفد المصريين ــ ذبح عثمان بمشقص .

وروى سيف[٩] ان محمد بن أبي بكر دخل على عثمان ولكن رجع وثار قتيرة وسودان بن حمران السكونيان والغافقي فضرب الغافقي عثمان .

واتهم الواقدى[١٠] في قتل عثمان محمد بن أبي بكر وكنانة بن بشر التجيبي وسودان بن حمران وعمرو بن الحمق الخزاعي .

وقال اليعقوبي (اليعقوبي : ١٧٦) ان الذين تولوا قتل عثمان هم : محمد بن أبي بكر ومحمد بن أبي حذيفة ــ مع أن الروايات تذكر انه تخلف بمصر ولم يقدم مع الذين جاءوا الى عثمان بالمدينة ــ

وكتانة بن بشر التجيبي وعمرو بن الحمق الخزاعي وعبد الرحمن بن عديس البلوى وسودان بن حمران وابن حزم ــ قيل ان الذين تسوروا على عثمان دخلوا من داره ويبدو أن دوره لا يعدو ذلك .

وذكر المدائني[١١] (البلاذرى : ٨٣) ان اول من دمى عثمان كان نيار بن عياض الأسلمي . وقال الكلبي :[١٢] (البلاذري : ٩٨ــ٩٩) ضرب كنانة بن بشر التجيبي عثمان بعمود على مقدم رأسه وجبينه ، وأورد الواقدى ان عبدا اسود شدّ على كنانة فقتله وشدّ سودان بن حمران على العبد فقتله ولكن الواقدى يقول والثبت ان كنانة قتل بمصر .

وهناك بعض الروايات التي تردّ قتل عثمان الى رجل لم يصبه شيء حتى مات على فراشه (ابن سعد : ٨٤) وقيل أن الرجل من أهل مصر ويقال له حمار (ابن خياط : ١٧٥) وقيل يدعى جبلة (ابن سعد : ٨٤) وقيل من بني سدوس ويقال له الموت الأسود (ابن خياط : ١٧٤)

وبالرغم من ورود بعض الروايات التي تتهم محمد بن أبي بكر بالاشتراك في جريمة القتل فان ارتكاب الجريمة ليس ثابتا بحقه للاخبار المستفادة من الروايات السابقة الأخرى ، وقد يكون توجيه التهمة الى محمد بن أبي بكر وغيره من الأشخاص المذكورين من قبيل اعتبارهم رؤساء القوم الخارجين على عثمان .

ويبدو أن مفهوم قتلة عثمان قد توسع بعد مقتل عثمان كثيرا بحيث لم يعد يعني الذين باشروا القتل والذين شاركوا في الخروج على عثمان فحسب بل قد يكون تعدى هؤلاء إلى الذين انتقدوا عثمان وعابوه ومالأوا عليه . ذكر ابن سعد (ابن سعد : ٨٠، البلاذرى : ١٠٣) ان عبد الله بن عكيم قال : لا أعين على دم خليفة ابدا بعد عثمان فقيل له : يا أبا معبد وأعنت على دمه قال : اني أعدّ ذكر مساويه اعانة على دمه .

نخلص بعد هذا الى أن تعيين من قتل عثمان أمر غير مقدور في ضوء الروايات التاريخية المعلومة لدينا ، واذا تعسر علينا اليوم ان نعرف من الذين قتلوا عثمان بالأمس فقد يشفع لنا اعتذارنا بالروايات المتيسرة ، اما دعوى استغلاق الأمر على الذين عاشوا احداث قتل عثمان وبخاصة ولاة الأمر منهم فعذر يحتاج قبوله الى مزيد من الرّوّية .

أما بخصوص طبيعة قتل عثمان ، فلا شك أن عثمان قتل في ظروف لم يكن لها من قبل مثيل ، فقد توارد الناس من البصرة والكوفة ومصر الى المدينة ، وجرى بينهم وبين عثمان حديث طويل ، ثم وقع قتل عثمان في هذه الظروف التي اجتمعت ايدى هؤلاء سوية فيها ، مما لا تكون معها مسألة الفصل في مسئولية القتل بين هذه الجماعات وبين من باشر القتل امرا عاديا .

وعلى أية حال فقد انقسم الموقف بعد مقتل عثمان بين محاور أو قوى ثلاثة هي : جماعة معاوية وجماعة طلحة والزبير وعائشة وجماعة الخليفة علي بن أبي طالب[١٣] ولا ننسى اولئك الذين توقفوا لاشتباه الأمر عليهم ووقفوا على الحياد .

اما فيما يتعلق بمعاوية فقد نصب نفسه ولي دم عثمان وادعى حتى المطالبة بدمه واخذ القود من قتلته (ابن اعثم : ٤٢٦ ، ابن مزاحم : ٣٣) وهذا يشير الى أن معاوية نظر الى قتل عثمان باعتبار عثمان فردا امويا تخص المطالبة بدمه اولياءه ، وان الله أوجب القصاص له من قتلته لقوله تعالى : « ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا فلا يسرف في القتل انه كان منصورا » .

وخرج طلحة والزبير وعائشة الى البصرة ينهضون الناس للطلب بدم عثمان واقامة الحد على قتلته ،[١٤] ويشير سيف (الطبرى : ٤٦١ ، ٤٦٤ ، ٤٨٨) في قيامهم بهذا الأمر ، الى حرصهم على اقامة حدود الله واحكامه لما في ذلك من فائدة حفظ النظام بين الناس وفطمهم عن قتل الأئمة وحراسة المصلحة العامة .

وعلى العموم فان الفريقين : معاوية واتباعه وطلحة واصحابه ، كانوا يريدون ان تقام الحدود على القتلة ويقتص لعثمان منهم ، ولكنهم لم يعيّنوا فردا بعينه او جماعة معلومة أعيانها ، وانما كانوا يرون قتلة عثمان في جانب علي بن أبي طالب وبين صفوف اتباعه[١٥] .

أما علي بن أبي طالب ، فكان من شأنه باعتباره الخليفة الحاكم ، ان يفتش المتهمين عما قرفوا به ويفتش غيرهم لاستجلاء ما وقع ودفع الشك باليقين ، سيما وقد وجدنا نفرا من الناس تحوم حولهم شبهة قتل عثمان ، ونجد البلاذرى[١٦] يذكر بهذا الخصوص ان علي بن أبي طالب استقبل نبأ قتل عثمان بوله وحزن ، وجاء الى دار عثمان فضرب صدر الحسن والحسين وشتم أولاد الصحابة الذين كانوا مع ولديه يحرسون عثمان ، وانكر عليهم أن يقتل عثمان بحضرتهم ثم توجه الى زوجة عثمان ، نائلة بنت الفرافصة ، فسألها عمن قتل عثمان ، فقصت عليه خبر دخول محمد بن أبي بكر على عثمان ورجلين معه لا تعرفهما . فدعا علي محمدا وسأله عما ذكرت زوجة عثمان فلم ينكر قولها ولكنه حلف ان يكون قتل عثمان أو شارك في قتله ، والرواية في أنساب الأشراف وفي الامامة والسياسة (الدينورى ، ١٩٦٣ : ٤٧) واحدة تقول ان محمدا قال لعلي : «... فقد دخلت والله عليه وأنا أريد قتله فذكر أبي فقمت عنه وأنا تائب ، والله ما قتلته ولا أمسكته ، قالت امرأة عثمان، صدق ولكنه ادخلهما » . ولكنها ، في مروج الذهب (المسعودي : ٥٥٣) تختلف بعض الشيء فيما يتعلق بقول محمد لعلي ، تقول الرواية ، قال محمد : « ... والله لقد دخلت عليه وانا أريد قتله فلما خاطبني بما قال خرجت ، ولا أعلم بتخلف الرجلين عني ، والله ما كان لي في قتله من سبب ولقد قتل وأنا لا أعلم بقتله » .

إلّا أن الروايات بعد ذلك ، أي بعد ان صار علي بن أبي طالب خليفة ، لا تشير الى أية محاولة من جانبه لمعرفة الذين قتلوا عثمان بن عفان بل تتجه في موقف علي من قتلة عثمان وجهة أخرى ، فهل كانت الروايات الثلاث الآنفة الذكر ، مسوقة في تبرئة جانب محمد بن أبي بكر ـــ حليف علي بن أبي طالب ـــ من ارتكاب جريمة القتل ، بميول اصحاب هذه المصادر التاريخية الموالية لعلي بن أبي طالب ؟ وهل علم علي بن أبي طالب ان محمد بن أبي بكر قتل عثمان ولذلك طوى التحقيق ولم يفتحه بعد ذلك ؟

أما بخصوص اتهام محمد بن أبي بكر فليس محمد بن أبي بكر الّا واحدا من اولئك الذين نقلت الروايات خبر اتهامهم بقتل عثمان الينا ، وقد يعزز اختلاف الروايات التي سبق ذكرها في صدر هذا البحث حول من قتل عثمان ، الثقة بهذه الروايات الثلاث في تبرئة جانب محمد بن أبي بكر ، أما ما قيل عن علي بن أبي طالب وسؤاله لمحمد بن أبي بكر ، ان كان هذا الأخير قتل عثمان ، فقد يكون ذلك من قبيل الاستفسار ، بسبب ما اشيع حول محمد ، وتبين لعلي براءة محمد مما اتهم به ، ولم يكن علي وقتها خليفة ، اما بعد استخلاف علي فان براءة محمد من دم عثمان ، وما عرف عن علي بن أبي طالب وشخصيته المتوافقة فكرا وعملا ، ومواقفه التي لا تعرف المداهنة في دين الله ، ليبين لنا أن موقف علي بن أبي طالب من قضية قتل عثمان وعدم التحقيق فيها بعد أن استخلف ، لم يكن محكوما بذلك الافتراض الظني الذي لا يؤيده دليل ولا تسنده حجة .

وبينما ظهر طلحة واصحابه ومعاوية واتباعه في موقفهم من قتلة عثمان حريصين على تنفيذ آيات القصاص بحق القتلة واقامة الحد عليهم ، كان موقف علي بن أبي طالب غير منسجم معهم واشتبك عليّ مع طلحة واصحابه في معركة الجمل اولا ثم اشتبك مع معاوية واتباعه في معركة صفين ثانيا ، وبمقدار ما اظهرت الروايات التاريخية موقف طلحة ومن معه ومعاوية ومؤيديه من الذين اشتركوا في قتل عثمان بن عفان ، تفرقت حول موقفي علي من القضية نفسها فما هو موقف علي بن ابي طالب من قتلة عثمان ؟

قيل أن علي بن أبي طالب كان يرى أن وضع المسلمين في المدينة على أثر قتل عثمان بن عفان لا يمكنه من اقامة الحد على قتلة عثمان وفي ذلك يقول سيف (الطبرى : ٤٣٧ ، ابن حزم : ١٦٢) حكاية عن طلحة والزبير وعدة من الصحابة انهم سألوا علي بن أبي طالب ان يقيم الحدود في الذين اشتركوا في دم عثمان وان علي بن أبي طالب اجابهم : ... اني لست أجهل ما تعلمون ولكني كيف أصنع بقوم يملكوننا ولا نملكهم . ويتابع سيف روايته فيقول انهم وافقوا عليا على أن لا موضع لقدرة على شيء مما يريدون ، وان الناس من أمر قتل عثمان ليسوا سواء في الرأى الذي يرونه ، ولذلك طلب علي اليهم ان ينتظروا حتى يهدأ الناس وتقع القلوب مواقعها وتؤخذ الحقوق[١٧] .

واذ قد استمعنا الى رواية سيف السابقة فان روايته الثانية تذكر ان طلحة والزبير أتيا عليا وعرضا عليه أن يأتي طلحة البصرة ويأتي الزبير الكوفة فيفاجأ القوم في المدينة ويكبساهم ولكن علي بن أبي طالب ردهما حتى ينظر في ذلك (الطبرى : ٤٣٨)[١٨]

واذا صح هذا الذى يرويه سيف فان الوضع بالمدينة خاصة بعد مقتل عثمان قد صار يتغير ، وان الغالبية العظمى ، على الأقل ، من القوم الذين قدموا على عثمان ، وقيل فيهم أنهم يملكون المدينة ولا أحد يملكهم فيها ، قد رجعوا الى بلادهم . فقد ذكر ابن يوسف الكندي (الكندي ، ١٩٠٨ : ١٨) عن ركب مصر أنهم رجعوا الى بلادهم ، ورجع أهل البصرة والكوفة ايضا ، ولم يبق في المدينة الا القليل من الذين لم يروا بأسا من وجودهم فيها ، اذ نجد بعض الذين كانوا بالبصرة يحاورون

طلحة واصحابه عند قدوم هؤلاء الى البصرة ، كانوا من الذين ساروا الى عثمان بالمدينة . (الطبرى : ٤٦٦ ، ٤٧٠ــ٤٧١)

لهذا فان الوضع الذي تعللت الرواية به في تقدير موقف علي من قتلة عثمان لم يعد قائما ، ولم يذكر بعد ذلك ، ان علي بن أبي طالب فعل شيئا بحق قتلة عثمان .

وقد يقال ان رجوع الوفود الى بلادهم حال دون أخذ القتلة بفعلتهم ، وهو افتراض ضعيف ، فالذين ساروا الى عثمان كانوا من مصر والكوفة والبصرة ، ورجع هؤلاء الى امصارهم بعد قتل عثمان واعلنت هذه الولايات الثلاثة بيعتها لعلي وكان من شأن الولاة فيها أن يتولوا التحقيق في قضية قتل عثمان مع الذين أجلبوا على عثمان من أهل هذه الولايات ، كل منهم في ولايته ، ولكن شيئا من ذلك لم يحدث أيضا . ولهذا يبدو أن رواية سيف ، مع تأكيدها على أن علي بن أبي طالب لم يتخذ شيئا بحق قتلة عثمان ، تحاول أن تفسّر موقف علي من قتلة عثمان وقضية قتل عثمان ليس أكثر .

وفي الأشهر الأربعة الأولى من خلافة علي ، وهي المدة التي اقامها عليّ في المدينة قبل رحيله عنها الى العراق ، كانت مسألة اخذ بيعة الأمصار وتوجيه الولاة الى الأمصار ، واحدة من الشواغل التي كانت تشغل عليا ، الا أن الأخبار لا تساعد في معرفة شواغل علي كلها ، ويذكر سيف (الطبرى : ٤٤٤ ، الدينوري : ٥٣) ان معاوية ارسل الى علي في الشهر الثالث من قتل عثمان يعلمه اعتراضه عليه وعدم البيعة له وان اهل الشام لا يرضون الا بالقود من قتلة عثمان ، ثم يورد ابو مخنف (البلاذري : ٢٢٢)[١٩] قصة استئذان طلحة والزبير عليا في العمره ويذكرها سيف (الطبرى : ٤٤٤ــ٤٤٥) في اثناء حديثه عن رغبة أهل المدينة في معرفة موقف علي من معاوية وانتفاضه عليه ، اما الرواية عن الزهرى (الطبرى : ٤٢٩ ،٤٥٢ ، البلاذرى ٢١٩) فتقول أن طلحة والزبير خرجا من المدينة الى مكة بعد قتل عثمان بأربعة أشهر ، ثم تحمّل طلحة والزبير وعائشة ومن معهم نحو العراق للطلب بدم عثمان ، فلما بلغ الخبر علي بن أبي طالب قام ليسبقهم الى هناك ويحول دونهم ففاتوه الى البصرة ، فأخذ عندها ، الطريق الى الكوفة وقدّم اليها رسله ليستنهضوا اهلها معه ، ولكن ابا موسى الأشعرى ــ الذي كان وقتها واليا على الكوفة ــ قال لرسل علي حسبما ما ذكر عمر بن شبّه[٢٠] (الطبرى : ٤٧٧) « ان اردنا ان نقاتل لا نقاتل حتى لا يبقى احد من قتلة عثمان الا قتل حيث كان » . ودعا أهل الكوفة الى القعود ولكن دعوة ابي موسى لم تلق رواجا ، ولبّى كثير من أهل الكوفة دعوة علي وايدوا موقفه وانحاز قرابة اثني عشر الفا منهم الى عسكره (الطبرى : ٥٠٠ ، البلاذرى : ٢٣١ ، ٢٣٤ــ٢٣٥) ، فسار بهم وبمن معه نحو البصرة فلما كان قريبا منها ارسل القعقاع بن عمرو الى أهلها ليدعوهم ، ويبدو أن عليا وصّاه باشياء يقولها ، لقول علي له : « كيف انت صانع فيما جاءك منهما ــ يعني طلحة والزبير ــ مما ليس عندك فيه وصاة مني » (الطبرى : ٤٨٩) والتقى القعقاع في البصرة مع طلحة والزبير وعائشة فاستعلمهم ، فاعلموه أنهم جاءوا للاصلاح وان وجه الاصلاح ان يقتل قتلة عثمان لأن قتلهم احياء للقرآن وتركهم ترك للقرآن ،

فاحتج القعقاع عليهم بحالهم الذي كان أقرب الى الاستقامة قبل القتال ، الذي كان وقع بينهم وبين بعض أهل البصرة ، منه بعد القتال ، ودلل عليهم بموقف الاعداد الكبيرة من أبناء القبائل التي حميت غضبا لقتلاها ونفرت تمنع منهم المطلوبين لهم منها ، شأن ذلك شأن القضايا التي تهم الناس عامة ولا تستوى وغيرها من القضايا الفردية التي يمكن حصرها وتطويقها ، وكذلك كان قتل عثمان بنظر القعقاع ، قال : « .. فان هذا الأمر الذي حدث ــ قتل عثمان ــ امر ليس يقدّر وليس كالأمور ، ولا كقتل الرجل الرجل ولا النفر الرجل ولا القبيلة الرجل» ولما رجع القعقاع الى علي أخبره بذلك فاعجبه ووافقه (الطبرى : ٤٨٩) .

ويبدو أن الخلاف في الموقف بين الجانبين من قتلة عثمان ظل قائما حتى هزم موقف طلحة واصحابه في معركة الجمل عام ٣٦ للهجرة وانقادت امور العراق لعلي وجاء الآن دور معاوية .

ويكون ، حتى التقاء علي مع معاوية بصفين عام ٣٧ للهجرة ، قد مضى على قتل عثمان سنة أو يزيد[٢١] دون أن تشير اية رواية الى قيام علي باتخاذ شيء بحق قتلة عثمان .

وننتقل بعد ذلك الى الأخبار التي تتحدث عن المراسلات التي دارت بين علي بن ابي طالب ومعاوية بن أبي سفيان على أبواب معركة صفين لأهميتها في بيان موقف علي من قتلة عثمان .

كان علي قد وجه ، بعد فراغه من معركة الجمل ، جرير بن عبد الله الى معاويه يدعوه الى طاعته والبيعة له[٢٢] ، ولكن معاوية رد جريرا الى علي بلا انقياد ولا مقاربة (البلاذرى : ٢٧٧) وصار معاوية يطالب عليا بتسليم قتلة عثمان يقتلهم به وجعل الخلافة شورى بين المسلمين[٢٣] . واتخذ ذلك رسالة كل رسول وكلام كل وفد يبعثه الى علي وظل معاوية يواجه عليا بهذا المطلب في كل مرة يدعوه عليّ الى البيعة ، وحول موقف معاوية هذا، ذكر البلاذرى (البلاذرى : ٣٠٢) بسند جمعي قال : « وكان قول معاوية قولا واحدا لا ينثني » .

وقد احتج عليّ في كتابه الذي بعثه مع جرير الى معاوية ، ببيعة الذين بايعوه من المهاجرين والأنصار[٢٤] الذين بايعوا ابا بكر وعمر وعثمان من قبل ، ورضي الناس ببيعتهم ، وبدخول المسلمين في طاعته ، (البلاذرى : ٢٧٥ ، ابن اعثم : ٣٧٥) واتخذ علي بن أبي طالب ذلك سبيلا على معاوية في دعوته اياه الى البيعة ولزوم الطاعة ، وطلب علي ، بخصوص قتلة عثمان ، من معاوية ، الذي جعل نفسه من دون بني عثمان وبين أمية وليا لعثمان بزعمه انه أقواهم ، طلب منه ان يبايع ويدخل فيما دخل فيه الناس ، ثم قال له : حاكم القوم اليّ احملك واياهم على ما في كتاب الله وسنة نبيه »[٢٥] .

وقد يبدو مطلب معاوية كيدا لعلي ومطلب علي كيدا لمعاوية أيضا ، ومع ذلك فان عليا لم يشر الى العقوبة التي نادى معاوية بها ضد القتلة ، على أنها العقوبة التي ستكون موضع التنفيذ بعد بيعة معاوية له وانما ترك تقدير ذلك لحكم القرآن والسنة الذي سينفذه علي في القضية وهو أمر قد يشمل القتل او الدية أو العفو أو غيره مما قد يؤدى اجتهاد علي اليه . ويبدو أن عليا لم يكن يتفق مع معاوية

في نظرته الى قضية قتل عثمان ، ففي كتاب آخر منه الى معاوية جاء فيه :... فان عثمان عمل ما قد بلغك فصنع الناس به ما قد رأيت وعلمت » . (ابن مزاحم : ٩١ ، الدنيورى : ١٦٣) فعثمان بهذا المعنى قتيل الناس أي قتيل الجماعة وليس قتله قتلا فردياً .

وعندما توجه ابو امامة وابو الدرداء الى معاوية يسألانه عن سبب نصب الحرب لعلي اعلمهما انه يقاتل عليا على دم عثمان وقال لهما : « فليقدنا علي من قتلته »[٢٦] . فوفدا بهذا السبب الى علي فاجتمع عندهما عشرون الفا أو أكثر يقولون : كلنا قتلة عثمان وتكرر الخبر نفسه في أثناء وفادة ابي مسلم الخولاني[٢٧] الى علي ، وهذا يعزز ان « عثمان قتيل الجماعة » كانت النظرة القائمة في جانب علي بن أبي طالب من قضية قتل عثمان وقتلته .

ويضيف نصر بن مزاحم ، بعدا آخر في نظرة علي بن أبي طالب الى قتل عثمان وموقفه من قتلته ، فيقول ان القراء مشوا في معركة صفين ، بين علي ومعاوية فطلب معاوية منهم أن يأتوا عليا فيمكنه من قتلة عثمان يقتلهم بعثمان ، فلما جاءوا عليا قال لهم : « تأول القوم عليه القرآن ووقعت الفرقة وقتلوه في سلطانه وليس على ضربهم ـــ مثلهم ـــ قود » (ابن مزاحم : ١٨٩) » .[٢٨] وفي هذا القول فائدتان :

أولا : ان الجماعة[٢٩] في خلافها مع عثمان ، كانت متأولة للقرآن .[٣٠]

ثانيا : ان قتل عثمان كان في سلطانه ، وهو أمر بيّن لان عثمان كان امام المسلمين ورأس جماعتهم .

وقد تحيّر هذه الاشارة الصريحة[٣١] عن موقف علي من قتلة عثمان ، اولئك الذين ينظرون بعين القصاص الى قضية قتل عثمان وقتلته ، فحاول ابن ابي الحديد في شرح نهج البلاغة (ابن ابي الحديد ، ١٩٦٣ : ٧٥١)[٣٢] ان يقدم شرحا لهذا النص متفقا مع فكرة « القصاص » قال فيه : ولا أدرى لم عدل عليه السلام عن الحجة بما هو اوضح من هذا الكلام ، وهو أن يقول : ان الذين باشروا قتله بأيديهم كانوا اثنين .. وكلاهما قتل يوم الدار .. والباقون الذين هم جندي كما تزعمون لم يقتلوا بايديهم وانما أغروا واجلبوا عليه وهجموا على داره .. وليس على مثل هؤلاء قود » .

وفضلا عن ان ابن ابي الحديد قد عيّن عدد الذين قتلوا عثمان وسمّاهم ، وان ذلك كان على جهة الاختيار منه لبعض الروايات التي تحدثت عن قتلة عثمان ، فان منطوق النص الذي أورده نصر بن مزاحم ، لا يعزز التفسير الذي قدمه ابن ابي الحديد .

بينما رأى آخرون ان عليا لم يقتص من قتلة عثمان لأنه لم يعرف لعثمان قاتلا بعينه ، واضافة الى أن علي بن أبي طالب لم يفتش المتهمين في قتل عثمان ولم يفتش غيرهم ، فانه لم يقف من قتل عثمان موقفه من قتيل العميّة ، على غرار مافعل الرسول عليه السلام في قتيل العميّة[٣٣] وعلى غرار ما فعل هو نفسه في قتل اربد الفزارى الذي قال فيه انه قتيل عميّة ووداه من بيت المال .[٣٤]

ولكن ابن أعثم ، ذكر أن بعض بني أمية ارادوا أن يبايعوا عليا ويقتل من قتل عثمان فقال لهم

علي : « ... واما قتلى عثمان فلو لزمني اليوم قتلهم لقتلتهم أمس (ابن اعثم : ٢٦٠)[٣٥] . ويبدو أن جواب علي باعتباره صادرا عن امام المسلمين من حيث أو لا يلزمه قتل القتلة ، اولا يلزمه ، يعني أن عليا كان لا يرى قتل عثمان حادثة فردية من أمثال حالات القتل التي أشارت آيات القصاص اليها واوجبت عقوبة القتل فيها ، وهذا يتفق مع ما أورده نصر بن مزاحم في الرواية السابقة .

ولعل معاوية كان يعلم ذلك من علي فكان يتهمه بالسكوت عنهم ويطالبه بالقود منهم ، فقد روى أبو مخنف ان عليا ارسل وفدا الى معاوية فناشدوه الرجوع الى الطاعة ولزوم الجماعة فقال لهم معاويه :[٣٦] « ونطل دم عثمان ! لا والله لا أفعل ذلك أبدا وما لكما ولا لصاحبكما الا السيف » . وورد أن ذا الكلاع من أصحاب معاوية خطب وقال : (ابن مزاحم : ٢٣٩) ولكني ضربت الأمر ظهرا وبطنا فلم أر يسعني ان يهدر دم عثمان » .

وقد يعزز جانب هذه الروايات التي اسلفت القول في موقف علي من قتل عثمان ان عليا لم يقتص من قاتل لمقتول في حروب الجماعة التي دارت في وقعة صفين وغيرها ، وقد يكون الاعتراض على هذا ان هذه الحروب لا تشبه في صورتها قضية قتل عثمان ، والواقع ان التسوية بينهما قد تكون امرا معقولا لأن الطبيعة الجماعية وتأول القرآن صفة (الأشعري : ١٤٥ــ١٤٦) مشتركة بينها وبين قضية قتل عثمان ، وان كان عثمان قد عزم على الذين كانوا يرابطون معه في الدار وعددهم يتجاوز الستماية ،[٣٧] ، ان لا يقاتلوا ، وآثر ان لا يستخدم سلطانه في التصدى للمخالفين عليه أو أنه خذل فان ذلك لا يزيل الطبيعة الجماعية المتأولة للقرآن في الخلاف الذي أودى بحياته فضلا عن وقوع قتال يسير وسقوط بعض القتلى من الجانبين .[٣٨] .

وقد يبدو علي بن أبي طالب في موقفه الذي اشارت الروايات اليه من قتلة عثمان ، متعارضا مع موقفه من الخوارج الذين حاربهم لأنهم قتلوا عبد الله بن خباب ، ولكن الأمر ليس كذلك، فعبدالله بن خباب ليس مثل عثمان في سلطانه او مثل علي في سلطانه فليس بيده مقاليد الأمور وعصا الجماعة كما لم يكن ممتنعا في جماعة عند قتله فهو فرد وقتله ذو طابع فردى مثل قتل عمر بن الخطاب على يد أبي لؤلؤة وقتل علي بن أبي طالب على يد ابن ملجم وهي قضايا تستوجب القصاص .

وعندما تناول الفقهاء قتال الجماعة وأهل البغي افردوا قتال الجماعة المتأولة الممتنعة عن غيره واستشهدوا في بحثهم بالآية الكريمة : « وان طائفتان من المؤمنين اقتتلوا ، فأصلحوا بينهما ، فان بغت احداهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله فان فاءت فأصلحوا بينهما بالعدل واقسطوا ان الله يحب المقسطين » . سورة الحجرات آية ٩ .

ورأوا ان لا ذكر للقصاص فيها فلم يوجبوه وقالوا بعدم الضمان فيما اتلف في هذا القتال ، من مال ودماء ، ودللوا على ذلك بموقف علي بن أبي طالب .[٣٩] وربما كان اجتهاد علي بن أبي طالب في موقفه من قضية قتل عثمان وما ذهب اليه في هذا الموقف من تأويل يكشف عنه ما جاء في الرواية المنسوبة الى أبي سعيد الخدري في « حلية الأولياء وطبقات الأصفياء » ، قال ابو سعيد الخدرى ،

« كنا نمشي مع النبي فانقطع شسع نعله فتناولها عليّ يصلحها ثم مشى فقال ، يا أيها الناس ان فيكم من يقاتل على تأويل القرآن كما قاتلت على تنزيله .. « فقال ابو سعيد فخرجت فبشرته بما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يكترث به فرحاً كأنه قد سمعه (الأصفهاني ، ١٩٣٢:٦٧)[٤٠]

ثم آلت الخلافة الى معاوية بن أبي سفيان وكان من المنتظر ان يبدأ معاوية بعملية قتل ضد قتلة عثمان ، ولكن الروايات لا تذكر شيئا عن قيام معاوية بذلك .

ويذكر ابن عبد ربه ، الذي يتهمه ابن كثير (الأصفهاني : ٦٧) بالتشيع ، رواية في العقد الفريد (ابن كثير : ١٩٣ ــ ١٩٤) بخصوص موقف معاوية من قتلة عثمان جاء فيها ، ان معاوية قدم المدينة بعد عام الجماعة فدخل دار عثمان بن عفان فصاحت عائشة بنت عثمان وبكت ونادت أباها فقال معاوية :

« يا ابنة اخي ، ان الناس اعطونا طاعة واعطيناهم امانا واظهرنا لهم حلما تحته غضب واظهروا لنا ذلا تحته حقد ومع كل انسان سيفه ، ويرى موضع اصحابه فان نكثناهم نكثوا بنا ولا ندرى اعلينا تكون أم لنا ، لأن تكوني ابنة عم امير المؤمنين خير من أن تكوني امرأة من عرض الناس » .

ويبدو أن السنوات الخمسة من القتال في البصرة وصفين والنهروان وعلى ارض مصر قد ذهبت بأولئك الذين ترددت اسماؤهم بتهمة قتل عثمان ، وربما كانت العهود والمواثيق عاملا آخر حال دون ذلك ، الا أن حادثة قتل عثمان لم تزل من ذهن سلاطين بني امية ونوابهم وظلوا على التعريض بخصوم عثمان والشنآن للخارجين عليه (ابن عبد ربه : ٣٦٤)

وخلاصة القول أن البحث يكشف عن اتجاهين في الموقف بعد قتل عثمان ، كان أحدهما يدعو الى القضاء على القتلة اقتصاصا للخليفة المقتول وحرصا على نظام الجماعة ، وبدا هذا الاتجاه وكأنه ينظر الى المشكلة من داخلها فاغفل الطبيعة الجماعية لها واهمل النتائج المترتبة على دعوته من الهرج العظيم والفساد الشديد الذي قد يكون فيه مثل قتل عثمان واعظم منه ، وكان الثاني يرى ، وقد فاء أهل الخلاف الى الطاعة ولزوم الجماعة ، ان تتجاوز الأمة الأزمة دون الانشغال بها ، ولكن لم يقدّر لاصحاب هذا الاتجاه ، وهم علي واصحابه ، ان يتجنبوا القتال مع الاتجاه الأول .

ولما كان موقف علي بن أبي طالب من قتل عثمان جديدا على الناس ، مثلما كانت حادثة قتل عثمان نفسها ولا عهد لهم بمثل ذلك من قبل ، فقد ترددوا بين موقف علي وموقف معارضيه وكان بعضهم قد اداه النظر الى التوقف ، ويبدو أن التطورات التالية على قتل عثمان قد غذت هذا التردد وكان صداه في جانب اتباع علي أكثر ، مما ساعد على وجود حالة من التراخي في صفوف علي واعان بالتالي على وصول معاوية بن أبي سفيان الى منصب الخلافة بعد مقتل علي بن أبي طالب .

وعندما قدّر الغلب للاتجاه الأول ، وصار معاوية رئيس الدولة الاسلامية ، بدأت الجبرية والقهر تظهر في سياسة الدولة مع رعيتها بحجة الحفاظ على وحدة الجماعة وحمايتها من الانقسام ، وهو وان

كان القتال من أجل وحدة الجماعة بدأ في عهد من سبق معاوية فان معاوية ومن جاء بعده قتلوا بعض من كان في الجماعة بحجة الخوف منهم على الجماعة وقد كان قتل حجر بن عدي الكندي وأصحابه في سلطان معاوية مثلا على ذلك ، وبعد ان كان قول الحق يجري بين الخليفة الراشدي عن طواعية، وكان صوت المعارضة (يرتفع) في جنبات المسجد لا يتعرض علي بن ابي طالب له ما لم يخرج اهله بقتال أو يصيبوا دما أو فسادا في الأرض ، (الطبرى : ٢٦٥)، صار تجشم الكلمة بين يدى السلطان من أعظم الجهاد ، وبلغ التجبر في سياسة الدولة مع الناس درجة من التعاظم يمثلها بعض ما جاء على لسان الوليد بن عبد الملك في خطبة الخلافة قال :

« ... ايها الناس ، عليكم بالطاعة ولزوم الجماعة ، فانه من ابدى ذات نفسه ضربت الذي فيه عيناه ومن سكت مات بدائه » . (الطبرى : ٧٢ــ٧٤)

وبدأت ، نتيجة هذا التجبر والخوف ، تسيطر روح المحافظة على الناس تدريجيا وتضطرهم الى قبول الواقع على أنه شرعي وخير مما هو أسوأ وأصيب حس الجماعة المفطور على صدق الولاء وابداء الرأى بعيدا عن المداراة والمصانعة ، بأذى كبير .

الهوامش :

(١) أنظر :
البغدادي / الفرق بين الفرق ص ١٤ وما بعدها ، الطبعة الثانية ١٩٧٧ ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت .
أبو الحسن الأشعري / مقالات الاسلاميين جـ ١ ص ٤٩ وما بعدها ، الطبعة الثانية ، ١٩٦٩ ، دار النهضة المصرية . تحقيق محمد محيي الدين .
الشهر ستاني / الملل والنحل جـ ١ ص ٢٦ ، ٥٧ ومواضع متفرقة ١٩٦٧ ، مطبعة البابي الحلبي تحقيق محمد كيلاني .

(٢) تناول كثير من الكتاب المؤرخين في العصر الحاضر موضوع عثمان بن عفان والفتنة في عهده فافرد بعضهم كتبا جعلوها خاصة في الموضوع ككتاب « الفتنة الكبرى ــ عثمان » للدكتور طه حسين ، وكتاب ذو النورين عثمان بن عفان » للأستاذ عباس محمود العقاد ، وكتاب « عثمان بن عفان » للأستاذ الشيخ صادق ابراهيم عرجون ، وكتاب « عثمان بن عفان » للدكتور محمد حسين هيكل والذي انتهى به الأجل قبل أن يتمه فأتمه الدكتور جمال الدين سرور وكتب الفصل الأخير فيه .

ومنهم من تناول الموضوع من خلال المؤلفات العامة التي كتبت في التاريخ الاسلامي ، وهي كثيرة جدا ، دبج أكثرها بأقلام أساتذة التاريخ الاسلامي ومدّرسيه في المعاهد والجامعات العربية والاسلامية والأجنبية .

أما دورى في هذا الموضوع فقد اقتصر على بحث جزئية واحدة من جزئياته هي : موقف الخليفة علي بن أبي طالب ومعارضيه من قتلة عثمان .

(٣) البلاذرى / أنساب الأشراف ص ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ٢٣٩ تحقيق المحمودي .
ابن أعثم / كتاب الفتوح جـ ٢ ص ٤١٦ الطبعة الأولى ، حيدر أباد ، ١٩٧٠ .
الإمامة والسياسة جـ ١ ص ٨٩ ، ٩١ تحقيق الزيني .

(٤) انظر حكم القتل بين الجماعة والفرد عند ابن حنبل وحبيب بن ثابت وابن سيرين ، الذي أورده القرطبي عند تفسيره لآيات القصاص .
تفسير القرطبي جـ ٢ ص ٢٥١ سورة البقرة .

(٥) ابن شهاب الزهرى : محمد بن شهاب الزهرى المتوفي سنة ١٢٤ هـ / ٧٤١م ، كان من أقطاب مدرسة المدينة في السيرة والمغازى ، وتناول في التاريخ أحداث الخلافة الراشدة وانتقال السلطان إلى بني أمية وكان من أبرز المؤرخين الذين اعتمد عليهم الطبرى في تسجيل أخبار صدر الاسلام .

(٦) البلاذرى / أنساب الأشراف جـ ٥ ، ص ٦٩ ، مكتبة المثنى . بغداد . وسعيد بن المسيب من بنى عمران بن مخزوم توفي سنة ٩٤ هـ / ٧١٢ م وكان أفقه أهل الحجاز .
المسعودي / مروج الذهب جـ ١ ص ٥٥٣ تحقيق محمد محيي الدين ١٩٦٦ م .

(٧) خليفة بن خياط / تاريخ خليفة ص ١٧٤ تحقيق أكرم العمرى ــ دار القلم / دمشق ١٩٧٧ .
ابو جعفر الطبرى / تاريخ الطبرى جـ ٤ ص ٣٧٢ تحقيق محمد أبو الفضل ١٩٦٦ .
ابن سعد / الطبقات الكبرى جـ ٣ ص ٧٣ دار بيروت للنشر ١٩٥٧ .

(٨) خليفة بن خياط / تاريخ خليفة ص ١٧٥ . وقتادة هو عاصم بن عمر بن قتادة المتوفي سنة ١٢٠ هـ كان من أقطاب علم الحديث في المدينة المنورة .

(٩) أبو جعفر الطبرى / تاريخ الطبرى جـ ٤ ص ٣٩١ .
سيف : هو سيف بن عمر الأسدى التميمي الكوفي المتوفي سنة ١٨٠ هـ / ٧٩٦ م ، كتب في « الردة » و « الفتوحات » وكان يقدم النظرة العراقية في رواياته وأخباره واعتمد عليه الطبرى كثيرا فيما كتبه عن تاريخ صدر الاسلام .

(١٠) أبو جعفر الطبرى / تاريخ الطبرى جـ ٤ ص ٣٧٩ ، ٣٩٣ .

المسعودى / المروج جـ ١ ص ٥٥٣ .
البلاذرى / أنساب الأشراف جـ ٥ ص ٩٣ .

(١١) المدائنى هو أبو الحسن علي بن محمد المدائني المتوفي سنة ٢٢٥ هـ / ٨٣٨ م . سكن البصرة ثم استقر بعدئذ في بغداد . كان عالما بالفتوح والمغازى والشعر دقيقا صدوقا في ذلك ، وعول الطبرى عليه في أخباره .

(١٢) الكلبي : هو هشام بن محمد بن السائب الكلبي المتوفي سنة ٢٠٤ هـ / ٨١٩ م ، قام بدراسات في الأنساب واللغة والتاريخ ، وكان واحدا من المصادر التي اعتمد الطبرى عليها في تاريخه .

(١٣) لا يعنى هذا الترتيب للجماعات الثلاثة المذكورة أي اعتبار زماني أو معنوى أو غيره من الاعتبارات الأخرى غير ترتيبات التسلسل في البحث .

(١٤) ابو جعفر الطبرى / تاريخ الطبرى جـ ٢ ص ٤٦٠ .
اليعقوبي / تاريخ اليعقوبي جـ ٢ ص ١٨٢ .
ابن اعثم / كتاب الفتوح جـ ٢ ص ٢٧٦ ، ٣٠٩ .
ابن سعد / الطبقات الكبرى جـ ٣ ص ٣١ .
ابن قتيبة / المعارف ص ٩٠ .
البلاذرى / انساب الأشراف ص ٢٢٢ تحقيق المحمودي .
المسعودى / المروج جـ ١ ص ٥٦٧ ــ ٥٦٨ .
الامامة والسياسة جـ ١ ص ٧٠ تحقيق الزيني .

(١٥) نصر بن مزاحم / وقعة صفين ص ١٩٨ .
ابن اعثم / كتاب الفتوح جـ ٢ ص ٤٧٦ .
أبو جعفر الطبرى / تاريخ الطبرى جـ ٥ ص ٦ .
الامامة والسياسة جـ ١ ص ٨٩ .
ابن كثير / البداية والنهاية جـ ٧ ص ٢٥٩ .

(١٦) البلاذرى / أنساب الأشراف جـ ٥ ص ٧٠ مكتبة المثنى .
وانظر : المسعودى / مروج الذهب جـ ١ ص ٥٥٣ .
الامامة والسياسة جـ ١ ص ٤٧ .

(١٧) يذهب أكثر المؤرخين الذين تصدوا للحديث في هذا الموضوع إلى متابعة هذه الرواية ويرون أن الظروف لم تكن ملائمة لتحريك الأمر ومعاقبة القتلة وهم يرون أن الظروف لم تتغير مدة خلافة علي بن أبي طالب وأنها ظلت غير مواتية لمحاكمة القتلة والقصاص منهم .
انظر على سبيل المثال :
تاريخ الاسلام السياسي / حسن ابراهيم جـ ١ ط ٧ ص ٣٦٤ .
تاريخ العرب والاسلام / سهيل زكار ص ١٠٥ .
الخلفاء الراشدون / عبد الوهاب النجار ص ٣٩٥ ــ ٣٩٧ .
على وبنوه / طه حسين ص ١٠ــ١١ .
وأما أبو محمد علي بن أحمد بن حزم الظاهرى فيقول في كتابة « الفصل في الملل والأهواء والنحل » الجزء الرابع ص ١٦٣ ما يلي :
« إن أخذ القود واجب من قتلة عثمان .. ولكنهم كانوا عددا ضخما جما لا طاقة له ــ يعنى علي بن أبي طالب ــ عليهم ، فقد سقط عن علي رضى الله عنه ما لا يستطيع عليه كما سقط عنه وعن كل مسلم ما عجز عنه من قيام بالصلاة والصوم والحج ولا فرق ، قال الله تعالى : « لا يكلف الله نفسا الا وسعها » .

(١٨) ويقول عبد الوهاب النجار في كتابه « الخلفاء الراشدون » ص ٣٧٢ بخصوص عدم تحمس علي بن أبي طالب للعرض الذي قدمه طلحة والزبير :... وأحسبه ــ يعني علي بن أبي طالب ــ كان يتخوف جانب الرجلين ويخشى ان يعيداها

عليه جذعة ويستنا به سنة أهل مصر بعثمان ويكون له معهما يوم كيوم الدار » .
وسواء أصح هذا التفسير أم لم يصح فإن عليا لم يجب طلحة والزبير إلى ما عرضاه عليه .

(١٩) ابو مخنف هو لوط بن يحى بن سعيد بن مخنف بن سليم الأزدى وكان مخنف بن سليم من أصحاب علي بن أبي طالب .
توفي أبو مخنف سنة ١٥٧ هـ / ٧٧٤ م وهو اخبارى كوفي له اهتمام بالانساب وله كتب كثيرة منها :
الردة ، فتوح الشام ، فتوح العراق ، الجمل ، صفين ..
ويورد ابو مخنف الصورة العراقية ــ الكوفية للأحداث واخباره على العموم ليست متحزبة واعتمد الطبرى كثيرا عليه فيما كتبه عن تاريخ صدر الاسلام .

(٢٠) عمر بن شبه هو عمر بن شبه بن عبيد من أهل البصرة ، اخبارى صادق اللهجة توفي سنة ٢٦٢ هـ / ٨٧٥ م وله كتب في تاريخ مدن البصرة والكوفة والمدينة ومكة وامرائها وكتاب مقتل عثمان بن عفان .

(٢١) انظر :
نصر بن مزاحم / وقعة صفين ص ١٩٦ ، ٢٠٢ .
البلاذرى / أنساب الأشراف ص ٢٩٩ تحقيق المحمودي .
اليعقوبي / تاريخ اليعقوبي جـ ٢ ص ١٨٨ .
خليفة بن خياط / تاريخ خليفة ص ١٩١ .
أبو حنيفة الدينورى / الأخبار الطوال ص ١٦٩ ــ ١٧٠ .

(٢٢) اليعقوبي / تاريخ اليعقوبي جـ ١ ص ١٨٤ .
نصر بن مزاحم / وقعة صفين ص ٢٧ ، ٥٨ .
أبو حنيفة الدينورى / الأخبار الطوال ص ١٥٦ .
أبو جعفر الطبرى / تاريخ الطبرى جـ ٤ ص ٥٦١ .

(٢٣) أبو جعفر الطبرى / تاريخ الطبرى جـ ٥ ص ٧ .
الامامة والسياسة جـ ١ ص ٨٩ ، ٩١ .
ابن أعثم / كتاب الفتوح جـ ٢ ص ٤١٦ .
البلاذرى / أنساب الأشراف ص ٣٠٢ تحقيق المحمودي .

(٢٤) أبو حنيفة الدينورى / الأخبار الطوال ص ١٤٦ ، ١٥٧ .
أبو جعفر الطبرى / تاريخ الطبرى جـ ٤ ص ٥٦١ .
البلاذرى / أنساب الأشراف ص ٢٠٨ ، ٢٧٥ تحقيق المحمودي .
ابن أعثم / الفتوح جـ ٢ ص ٤٨٠ .

(٢٥) ابو حنيفة الدينورى / الأخبار الطوال ص ١٥٧ .
نصر بن مزاحم / وقعة صفين ص ٢٩ ، ٥٨ ، ٨٥
الإمامة والسياسة / جـ ١ ص ٨٤ ــ ٨٥ ــ ٩٢ .
ابن اعثم / الفتوح جـ ٢ ص ٣٧٥ ، ٤٧٩ ــ ٤٨٠ .

(٢٦) نصر بن مزاحم / وقعة صفين ص ١٩٠ .
أبو حنيفة الدينورى / الأخبار الطوال ص ١٧٠ .
الإمامة والسياسة جـ ١ ص ٩٦ .
البلاذرى / أنساب الأشراف ص ٢٧٩ تحقيق المحمودي .
ابن أعثم / الفتوح جـ ٣ ص ٩٤ .
ابن كثير / البداية والنهاية جـ ٧ ص ٢٦٠ .

(٢٧) نصر بن مزاحم / وقعة صفين ص ٨٥ ــ ٨٦ .
أبو حنيفة الدينوري / الأخبار الطوال ص ١٦٣ .

البلاذرى / أنساب الأشراف ص ٢٧٧ ــ ٢٧٨ تحقيق المحمودي .

(٢٨) نصر : هونصر بن مزاحم المنقرى المتوفي سنة ٢١٢ هـ / ٨٢٧م ، اعتمد عليه الطبرى في تاريخه عن أخبار صدر الاسلام ، وكتاباته تدور حول معركة الجمل وصفين ومقتل الحسين ومقتل حجر بن عدى ومناقب الأئمة .

(٢٩) اختلف في العدد الذي اذا خرج على السلطان كان خروجه معتبرا خروج جماعة .

أنظر أبو الحسن الأشعرى / مقالات الاسلاميين الجزء الثاني ص ١٥٧ ــ ١٥٨ .

ويبدو من الجماعة التي خرجت على عثمان ان عددهم لم يكن قليلا وان الكثير من أهل المدينة ومصر والعراق كانوا يشاركونهم في مطالبهم من عثمان ــ ولا نعنى بمطالبهم قتل عثمان ــ فاجتمع في مفهوم هذه الجماعة العدد الكثير الذي يتبنى مطلبا عاما بتأويل القرآن .

(٣٠) ذكر أبو جعفر الطبرى في تاريخه الجزء الرابع ص ٣٥٤ ــ ٣٥٥ ، برواية أبي سعيد مولى ابن أسيد الأنصارى الذي كان ممن شهد الأحداث التي جرت في المدينة ، وان الخارجين على عثمان احتكموا واياه الى القرآن ، وأخذوا بأشياء لم يكن عنده منها مخرج ، فعرفها وتراضى الطرفان وأقبلوا معه إلى المدينة فقام عثمان فخطب فقال : إني ما رأيت والله وفدا في الأرض هم خير لحوباتي من هذا الوفد . ويقول المرحوم يوسف العش في كتابه / الدولة الأموية ص ٣٣ وما بعدها في أثناء دراسته للروايات التاريخيه التي تناولت أحداث مقتل عثمان بخصوص رواية أبي سعيد : إنها من أول الروايات الصحيحة . وهذا يعنى أن الذين خالفوا على عثمان كانوا متأولين للقرآن .

(٣١) يبدو من رواية نصر بن مزاحم السابقة أن حوادث القتل التي يقوم الأفراد بها وحوادث القتل التي تقوم بها الجماعات من أصحاب الأهواء والميول والتأويلات المخالفة للقرآن وتأويله وكل قتال ذو طابع فردي ، لا تدخل ضمن مفهوم هذه الرواية عن القتال الجماعي الذي لا يستوجب قودا .

(٣٢) ابن أبي الحديد هو عبد الحميد بن هبة الله بن محمد بن الحسن بن أبي الحديد . ولد في المدائن وانتقل إلى بغداد وخدم في الدواوين السلطانية . كان عالما واسع المعرفة بالأيام والأخبار والأشعار والأمثال والأنساب والتاريخ ومن مصنفاته شرح نهج البلاغة .

(٣٣) جاء عند ابن هشام في كتاب السيرة النبوية الجزء الثالث ص ٣٦٩ ــ ٣٧٠ ، أن عبد الله بن سهل أصيب بخيبر ووجد مطروحا في عين وقد كسرت عنقه ولما لم يتبين للرسول عليه السلام قاتل عبد الله بن سهل ، وداه الرسول من عنده .

(٣٤) نصر بن مزاحم / وقعة صفين ص ٩٤ .

ابن أعثم / الفتوح جـ ٢ ص ٣٦٢ .

البلاذرى / أنساب الأشراف ص ٢٩٣ . تحقيق المحمودي .

(٣٥) ابن اعثم هو أحمد بن محمد بن علي بن أعثم الكوفي المتوفي حوالي ٣١٤ هـ / ٩٢٦ م وله في التاريخ كتاب « الفتوح » الذي انتهى فيه إلى أيام الخليفة هارون الرشيد .

(٣٦) أبو جعفر الطبرى / تاريخ الطبرى جـ ٤ ص ٥٧٣ .

ابن اعثم / الفتوح جـ ٣ ص ٢٤ .

ابن كثير / البداية والنهاية جـ ٧ ص ٢٥٧ .

(٣٧) ابن قتيبة / المعارف ص ٨٤ .

البلاذرى / أنساب الأشراف جـ ٥ ص ٧٤ مكتبة المثنى .

ابن حزم / الفصل في الملل والنحل جـ ٤ ص ١٥٨ .

(٣٨) وذكر الطبرى أن رجلا من أصحاب عثمان رمى رجلا من أصحاب الرسول عليه السلام بسهم فقتله ، فطلب المحاصرون من عثمان أن يدفع اليهم القاتل فأبى ، فلما رأوا ذلك ثاروا الى باب عثمان فاحرقوه .

انظر : ابو جعفر الطبرى / تاريخ الطبرى جـ ٤ ص ٣٨٠ ــ ٣٨٣ .

(٣٩) انظر :

الشافعي / الأم جـ ٤ ص ١٣٥ وما بعدها / دار الشعب / القاهرة .

عبد الله بن قدامة / المغنى جـ ١٠ ص ٤٨ ــ ٤٩ ، دار الكتاب العربي ــ بيروت .

ابن حزم / المحلى ، المجلد الثامن جـ ١١ ص ٩٧ــ١٠٥ . المكتب التجاري / بيروت .
السرخسي / المبسوط ، المجلد الخامس جـ ١٠ ص ١٢٧ــ١٢٨ . الطبعة الثانية ــ دار ا لكتاب العربي / بيروت .
محمد الحسن الشيباني / كتاب السير الكبير ــ الشرح لمحمد بن أحمد السرخسي ، جـ ٢ ص ٧٤١ ، ٧٤٦ . تحقيق صلاح الدين المنجد ١٩٧١ .

(٤٠) ذكر البلاذرى أن حميدا الكلبى افتعل عهدا من عبد الملك بن مروان على صدقات فزارة ودبر قتلهم وذلك في أثناء الخلاف بين عبد الملك بن مروان وعبد الله بن الزبير فلما رجع عبد الملك من العراق منتصرا على مصعب بن الزبير ، قام اليه أسماء بن خارجة بن حصن الفزارى وبنو فزارة في أثناء مرور عبد الملك بن مروان بهم وكلموه في فعلة حميد الكلبي بهم وسألوه القود فقال لهم عبد الملك : « كنتم في فتنة والفتنة كالجاهلية ولا قود فيها » .
انظر :
البلاذرى / أنساب الأشراف جـ ٥ ص ٣٠٩ ــ ٣١٠ .

المراجع العربية :

ابراهيم ، حسن — **تاريخ الاسلام السياسي** ، جـ ١ ، ط ٧ القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٦٤ .
ابن ابي الحديد — **شرح نهج البلاغة** ، جـ ١ تحقيق الشيخ حسن تميم ، بيروت : دار مكتبة الحياة ، ١٩٦٣ .
ابن أعثم — **كتاب الفتوح** جـ ٢ ، ط ١ ، حيد آباد : ١٩٧٠ .
ابن حزم — **ــ الفصل في الملل والأهواء والنحل** جـ ٤ القاهرة : مكتبة محمد علي صبيح ، دون تاريخ .
ــ **المحلّى** ، المجلد الثامن جـ ١١ ، بيروت : المكتب التجاري ، دون تاريخ .
ابن خياط ، خليفة — **تاريخ خليفة** ، تحقيق أكرم العمرى ، دمشق : دار القلم ، ١٩٧٧ .
ابن سعد — **الطبقات الكبرى** جـ ٣ ، بيروت : دار بيروت للنشر ، ١٩٥٧ .
ابن عبد ربه ، أحمد — **العقد الفريد** جـ ٤ ، تحقيق أحمد أمين وآخرين ، القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٦٥ .
ابن قتيبة — **المعارف** ، تحقيق محمد اسماعيل الصاوى ، ط ٢ ، بيروت : دار احياء التراث العربي ، ١٩٧٠ .
ابن قدامة ، عبدالله — **المغنى** ، جـ ٢١، بيروت : دار الكتاب العربي .
ابن كثير — **البداية والنهاية** ، جـ ٧ ، بيروت : مكتبة المعارف ، ١٩٦٦ .
ابن مزاحم — **وقعة صفين** .
الأشعرى ، ابو الحسن — **مقالات الاسلاميين** جـ ١ ، ط ٢ ، تحقيق محمد محيي الدين ، القاهرة : دار النهضة المصرية ، ١٩٦٩ .
الأصفهاني ، أبو نعيم أحمد بن عبدالله — **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء** ، المجلد الأول ، ط ١ ، القاهرة : مكتبة الخانجي ، ١٩٣٢ .
البغدادي — **الفرق بين الفرق** ، ط ٢ ، بيروت : دار الآفاق الجديدة ، ١٩٧٧ .
البلاذرى — **أنساب الأشراف** ، تحقيق المحمودي ، بغداد : مكتبة المثنى .
حسين، طه — **الفتنة الكبرى جـ ٢ على وبنوه** . القاهرة : دار المعارف ، ١٩٥٣ .
الدينورى ، ابن قتيبة — **الامامة والسياسة** ، ط ٣ ، تحقيق الزيني ، القاهرة : مصطفى البابي الحلبي ، ١٩٦٣ .
الدينوري ، أبو حنيفة — **الأخبار الطوال** ، القاهرة : دار احياء الكتب العصرية ١٩٦٠ .
زكار ، سهيل — **تاريخ العرب والاسلام** . بيروت : دار الفكر ، ١٩٧٥ .

السرخسي **المبسوط** المجلد الخامس ، جزء ١٠ ، ط ٢ ، بيروت : دار الكتاب العربي .
الشافعي **الأم** ، جزء ٤ ، القاهرة : دار الشعب ، دون تاريخ .
الشهر ستاني **الملل والنحل** ، جـ ١ ، تحقيق محمد كيلاني ، القاهرة : مطبعة البابي الحلبي ، ١٩٦٧ .
الشيباني ، محمد بن الحسن **كتاب السير الكبير** ، شرح محمد بن أحمد السرخسي ، جـ ٢ ، تحقيق صلاح الدين المنجد ، القاهرة : ١٩٧١ .
الطبرى ، ابو جعفر **تاريخ الطبرى** ، جـ ٤ ، تحقيق محمد أبو الفضل ، القاهرة ، ١٩٦٦ .
الكندى ، محمد بن يوسف **الولاة وكتاب القضاة** ، بيروت : مطبعة الأباء اليسوعيين ، ١٩٠٨ .
المسعودي **مروج الذهب** ، جـ ١ ، تحقيق محمد محيي الدين ، القاهرة : ١٩٦٦ .
النجار ، عبد الوهاب **الخلفاء الراشدون** .
اليعقوبي **تاريخ اليعقوبي** ، جـ ٢ ، بيروت ، دار صادر ، ١٩٦٠ .

☆

محمد ضيف الله البطاينة :

ـ أستاذ مشارك بدائرة العلوم الانسانية بجامعة اليرموك ـ الأردن .
ـ حصل على الدكتوراه في التاريخ والحضارة الاسلامية من جامعة الأزهر / القاهرة ١٩٧٥ .

أهم المؤلفات والأبحاث المنشورة :
١ـ بحوث في التاريخ الاسلامي ، عمّان : دار مجدلاوي للنشر ، ١٩٨٣ .
٢ـ تاريخ الحضارة العربية الاسلامية ، الجزء الأول ، عمّان : دار الفرقان ، ١٩٨٤ .
٣ـ « الجيش وتمويله في صدر الاسلام » ، مجلة دراسات ، الجامعة الأردنية ، العدد ٢ ، المجلد ٨ كانون أول ١٩٨١ .
٤ـ « حول مقتل الخليفة الوليد بن يزيد بن عبد الملك » ، مجلة كلية الاآداب ، جامعة الملك سعود ، العدد الخامس ، ١٩٧٩ .